AFSA
ALLIANCE FOR FOOD SOVEREIGNTY IN AFRICA

ASSOCIATION TUNISIENNE de PERMACULTURE
الجمعية التونسية للزراعة المستدامة

استشارة
نحو نظام فلاحي وغذائي صامد ومستدام وشامل

إنجاز

هيثم ص. قاسمي روكسان دفدار

2021

إلى كل السُرّاح والصيّادة والسقّاية والعلّافة والزّبّارة والذكّارة والكشّاطة والربّاطة والخرّاطة والحرّاثة والحصّادة والجمّاعة والخمّاسة والربّاعة ونقّايات الزرّاعة...

في هذي الربوع وكل الربوع.

نتقدم بالشكر إلى التحالف من أجل السيادة الغذائية في إفريقيا والجمعية التونسية للزراعة المستدامة.

كل الإمتنان إلى فلّاحة باجة وأولاد جاب اللّه وهنشير العتيلات ومنزل بوزيان والمكناسي ومدنين الجنوبية والبقالطة وبحّارة جرجيس.

كل التقدير لمن ساهموا في هذا العمل بأيديهم وأدمغتهم وألسنتهم وقلوبهم.

الفهرس

تقديم عام 6

السياق العام 8
لماذا هذا التقرير؟ 8
هشاشة النظام الفلاحي والغذائي التونسي 8
قطاع فلاحي غير منصف وضعيف 8
فلاحة عائلية صامدة 9
تعدد أبعاد الأزمة 10
تعزيز الفلاحة العائلية من أجل ترسيخ نظام فلاحي وغذائي صامد ومستدام وشامل 11

الالتزامات والأهداف 14

الإطار المنهجي 14

الاستشارة 15
اللقاءات مع الفلّاحين المحتجّين 15

أولاد جاب الله 15
باجة 16
هنشير العتيلات 18
ضيعة الاعتزاز 19
ضيعة الكرمة 20
جرجيس 21
مدنين الجنوبية 22
البقالطة 23

اجتماع الفلّاحين 25

الورشات 26

الحوصلة 28

خلاصة 29

تقديم عام

"اللّي يحبّلك على قوتك، يحبّلك على موتك".

هكذا لخّص صغار فلّاحة قرية اولاد جاب الله (معتمدية ملّولش، ولاية المهدية) رؤيتهم الشاملة لمفهوم السيادة الغذائية. طفح الكيل بهؤلاء المربّين الصغار للأبقار الهولندية التي يقتاتون من بيع حليبها للمجمعات المتاخمة لولاية المهدية فأغلقوا الطريق التي تشق قريتهم على كل الشاحنات التجارية حتى يبلغوا أصواتهم للسلطات متظلمين من جشع محتكري الأعلاف.

ليس صغار فلّاحة اولاد جاب الله بمعزل عن السياق العام للتحركات الاحتجاجية في البلاد التونسية. ففي نفس هذه السنة 2021، رافقت تحركات المدن والأحياء الشعبية تحركات ريفية فلاحية في عديد المناطق من البلاد.
قطع منتجو الحبوب في ولاية باجة الطريق احتجاجا على تغييب مادة الأمونيتر في مراكز التوزيع. هذه المادة التي ينتجها المعمل الكيمياوي بقابس ويوزعها موزعونخواصّ والتي يستعملها الفلّاحة من أجل تسميد الأرض.
قام فلّاحة مدنين الجنوبية بالعديد من الوقفات الاحتجاجية أمام مقر الولاية متشكّين من غلاء أسعار المدخلات الفلاحية من بذور وأدوية وأسمدة.
طالب أيضا فلّاحة هنشير العتيلات (معتمدية جمنة، ولاية قبلّي) السلطات المحلية بتوفير حاجياتهم من مياه الري خوفا من خطر جفاف نخيلهم وخسارة مورد رزقهم.

وتوالت الاحتجاجات في البقالطة (ولاية المنستير) ضد جشع الوسطاء التجاريين وفي منزل بوزيان (ولاية سيدي بوزيد) ضد التفويت في الأراضي الدولية لصالح المستثمرين الكبار محليين كانوا أو أجانب ولم يهدأ بال بحّارة جرجيس من الاقتحام العشوائي الذي تقوم به السفن الاستثمارية الكبيرة لمناطق صيدهم
جارفة معها الثروة السمكية وتاركة آثار التلوث خلفها.

إن تاريخ البلاد التونسية شاهد على قدم انتفاض الفلّاحة ضد السلطة المركزية بقوانينها الزاجرة والمجحفة وضد المستثمرين المحليين والأجانب. ففي سنة 1846، انتفض سكّان الشمال والوسط الغربي ضد سياسات الباي الجبائية بقيادة "علي بن غذاهم" وبقيت هذه الانتفاضة راسخة في الذاكرة الجمعية للتونسيين. ثم تحت حكم الاستعمار الفرنسي الذي دخل التراب التونسي سنة 1881، كان "قانون السجل العقاري" من أول القوانين التي سنها المستعمر. أدخل هذا القانون مفهوم الملكية الفردية للأرض لدى المجتمع التونسي بغاية بيعها وشرائها من قبل المستوطنين الفرنسيين. فانطلقت ضد هذه السياسات الاستعمارية مجموعة من الانتفاضات مثل انتفاضة تالة سنة 1906 (التيمومي، 1994) وانتفاضة المرازيق 1943 (المرزوقي، 1979).
بالإضافة إلى ذلك، قاد حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ثلة من الفلّاحة ممن تعارف على تسميتهم "الفلّاقة" بداية من سنة 1952 مّما أجبر السلطات الاستعمارية الفرنسية على الاعتراف بالاستقلال الداخلي لتونس سنة 1955.

بعد الاستقلال التام للبلاد التونسية وبداية بناء الدولة الحديثة سنة 1956، اختار الرئيس الأول للجمهورية "الحبيب بورقيبة" الاصطفاف وراء المعسكر الغربي (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية). اتبعت السلطات التونسية نهج سياسات التنمية المقترحة من قبل المؤسسات المالية العالمية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكان القطاع

الفلاحي مشمولا بعمق في هذه السياسات مثل المكننة القصوى والمنشآت المائية الكبرى والفلاحة الاستنزافية الموجهة للتصدير. أثّرت هذه السياسات التنموية المفروضة عبر قروض من قبل المؤسسات المالية العالمية في النظام الغذائي للشعب التونسي وبلغت أوجها حين طالب صندوق النقد الدولي الحكومة التونسية برفع الدعم على الحبوب أواخر سنة 1983 ممّا رفع أسعار المنتجات الطحينية والعجائن والخبز. اندلعت "انتفاضة الخبز 1984" نتيجة لذلك انطلاقا من ولاية قبلّي وصولا إلى العاصمة مرورا بولايات قابس ومدنين وقفصة والقصرين من خلال تحرك شعبي قوبل برصاص الجيش وقمع البوليس. أجبرت هذه الانتفاضة النظام على العدول عن قراراته من خلال الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس "الحبيب بورقيبة" والذي قال فيه: "نرجعوا وين كنا قبل الزيادات".

ثم إن العديد من الباحثين في الدراسات الريفية (عايب وبوش، 2019) رجّحوا جذور الثورة التونسية سنتي 2010-2011 التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، إلى مخلّفات سياساته تجاه الأرياف والمناطق الفلاحية بسكّانها حين اعتمد على سياسات تنموية تفضل القطاعات الصناعية والخدماتية والسياحية على القطاع الفلاحي. مرتكزا على برامج الإصلاح الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي والداعية لخوصصة المؤسسات العمومية والاستثمار الاستنزافي، خلقت سياسات بن علي حالة من العزوف عن العمل الفلاحي من قبل أبناء الفلّاحين الذين اضطروا لبيع أراضيهم لفائدة المستثمرين الكبار والنزوح إلى المراكز الحضرية من أجل الدراسة والبحث عن مهن هشة وموسمية مثل البناء والفندقة والعمل في المقاهي والمصانع.

تتلخص وضعية صغار الفلّاحة في تونس عبر أرقام مختلفة من بينها نذكر أن 75% منهم يملكون أقل من 10 هكتارات أي أن 390 ألف فلّاح صغير يملكون 25% فقط من الأراضي الفلاحية في تونس (المعهد الوطني للإحصاء، 2004). في نفس الوقت، يوفر هؤلاء الفلّاحة الصغار ما بين 60 و70% من الاستهلاك المحلي للغذاء. وفي خضم هذه الوضعية، شهدت الثلاثية الأولى من سنة 2021 أكثر من 170 تحركا احتجاجيا قام به الفلّاحة الصغار في مختلف مناطق البلاد أي بمعدّل تحرّكيْن اثنيْن كل يوم (المرصد الاجتماعي التونسي، 2021).

يُعتبر صغار الفلّاحة في تونس وفي العالم المنتجين الأساسيين للغذاء ويتحملون المسؤولية الكبرى في تحديد النظام الغذائي للمستهلكين. لكنهم في نفس الوقت معرّضون للعديد من التهديدات السياسية والبيئية والمناخية.
تخوّل هذه العناصر قاطبة للفلّاحة الصغار الأحقية في بسط تصوّرهم للنظام الغذائي الذي يحقق السيادة الغذائية للمنتجين والمستهلكين. إن تحديد "نظام فلاحي وغذائي صامد ومستدام وشامل" لا يمكن أن يتحقق دون المرور عبر أفواه الفلّاحة الصغار ممن يتّخذون إنتاج الغذاء مورد رزقهم ومعاشهم.

السياق العام

لماذا هذا التقرير؟

عرّت جائحة كوفيد19- هشاشة العديد من الأنظمة الفلاحية في العالم التي كانت من قبل مهدّدة بانعدام الأمن الغذائي. بالفعل، فقد تعرّض العديد من الفلّاحين العائليين لصعوبات الوصول للمدخلات الفلاحية (نقص الإمدادات، ارتفاع الأسعار...) مثلما تعرّضوا لتقييد حركتهم مما منعهم من الوصول إلى الأسواق فترتبت عن ذلك مشاكل تخزين محاصيلهم التي لم يتمكنوا من تسويقها.
في المقابل، من الجدير التذكير بأن الفلاحة العائلية تستغل 75% من الموارد الفلاحية في العالم وتوفر 80% من الغذاء. لعب الفلّاحون العائليّون إذن دورا مهما في ضمان توفير غذاء صحي وجيد للمستهلكين منذ بداية الأزمة.
أفرزت هذه الجائحة بالتالي حاجة أكيدة للدول كي تعوّل على أنظمة غذائية محلية مقاومة للصدمات ومرتكزة على الفلاحة العائلية.

هشاشة النظام الفلاحي والغذائي التونسي

حتى قبل جائحة كوفيد19، أظهر اشتعال الأسعار العالمية للمواد الغذائية والمحروقات سنتيْ 2007 و2008 هشاشة هيكلية في السياسة الفلاحية والغذائية في تونس وذلك من خلال:

- العرضة الكبيرة لاضطرابات الأسواق العالمية .
- إمكانية تفاقم التقلبات السنوية للإنتاج الفلاحي خاصة تحت تأثير التغيرات المناخية.
- اعتماد محدود لإجراءات في صالح الفئات الأكثر هشاشة من أجل الوصول للغذاء.
- الاهتمام الضعيف بالمشاكل الصحية العمومية التي يسببها تطور الحمية الغذائية.

لقد رجّح التعامل مع هذه الجائحة مصالح المستهلكين على مصالح المنتجين رغم كشف ثورة 2010 صعود قوة مطلبية ريفية هامة من أجل وصول أفضل للأرض والشغل مثلما كشفت التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي الذي رافق مسار التنمية في تونس منذ الاستقلال. تُظهر هذه التحركات الاجتماعية خطر الزعزعة السياسية التي يمثلها مشكل الوصول إلى الغذاء.

قطاع فلاحي غير منصف وضعيف

تتميز الفلاحة التونسية بثنائية ريفية موروثة عن الحقبة الاستعمارية والتي ترسّخت بعمق في المظهر العام للأرياف. شهدت هذه الثنائية تطورات منذ الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا ولكنها حافظت على طابعها العام المتمثل في تعايش نوعين من الفلاحة:

- فلاحة تقليدية في السفوح والمناطق الجبلية تعتمد تقنيات قليلة التكثيف وترتكز على الاكتفاء والتوجه للأسواق المحلية والوطنية.
- فلاحة عصرية تحتل سهول الحبوب والزيتون تعتمد تقنيات إنتاج تكثيفية وتتوجه بصفة شبه حصرية لأسواق المدن والأسواق العالمية.

يواصل هذا الشرخ في النظام الريفي التونسي إنتاج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والجهوية مما يهدد أمن البلاد الغذائي والتوازن الاجتماعي-الاقتصادي بين الجهات والسلم الاجتماعي. تعزز هذا الشرخ الهيكلي في القطاع الريفي بمختلف استراتيجيات التنمية المتّبعة منذ الاستقلال سنة 1956. بالفعل، فمنذ الاستقلال ورغم المحاولة المجهضة لإصلاح زراعي في السبعينات، لم تتبع الفلاحة التونسية سياسةً "من أجل نفسها" بل كانت دائما في خدمة مصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى ومصالح المستهلكين. وعليه، فقد تميزت السياسات الفلاحية عبر الزمن ب:

- من جهة، إنكار للريف: ينحصر دور الفلاحة في المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، الخدمات، السياحة...) حيث أن تقييم وزن القطاع الفلاحي لم يكن سوى حسب مساهمته في الناتج القومي الخام.
- من جهة أخرى، انحياز للمدينة: "ليس لتونس سياسة فلاحية بل لديها سياسة غذائية" عبر سياسات أسعار وأسواق وتزويد غذاء وموارد طبيعية وعقار لصالح سكان المدينة المستهلكين.

أخذ هذا الاختلال الهيكلي منحاه منذ نهاية الثمانينات عندما تبنّت الحكومة برنامج الإصلاح الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل محاولة مواجهة أزمة البلاد التونسية الاقتصادية (نمو ضعيف للناتج القومي الخام، عجز في الميزانية، حجم الديون، ركود عروض الشغل، البطالة...).
ساهمت سياسات اللبرلة هذه في تعميق التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي والجهوي داخل قطاع فلاحي غير شامل وتابع بشدة للأسواق العالمية والتزوّد الخارجي مما يجعله بالتالي هشا.

فلاحة عائلية صامدة

رغم السياسات العمومية غير الملائمة للقطاع الفلاحي، فإنه من الضروري ذكر قدرة التأقلم المهمة للفلاحة التونسية. سمح مسار تعصير القطاع الذي تم اتخاذه إثر الاستقلال في تعزيز واستقرار فلاحة عائلية منخرطة في السوق ومساهمة في تلبية الطلب المحلي والإنتاج الوطني بل وحتى التصدير. تغطي في الوقت الحالي الأراضي المتوسطة ذات المساحات المتراوحة بين 10 و 50 هكتارا 44% من المساحة الصالحة للزراعة وتمثّل ثلثيْ الفلاحة في البلاد. ورغم اختلاف أشكال استغلال الأرض في المشهد الفلاحي التونسي، فإن أغلبيتها تتميز بالعلاقة الوثيقة بين العائلة والإنتاج الفلاحي حسب التوجهات الإنتاجية وأهداف الإنتاج. ويتم هذا عبر:

- تثمين الأرض عبر استغلالها مباشرة من قبل العائلة.
- استعمال يد عاملة عائلية
- اللجوء شبه الآلي للتمويل الذاتي.
- الإصرار على الاستهلاك الشخصي (رغم أنه أصبح أكثر صعوبة).

رغم مساهمة هذه الفلاحة العائلية في ضمان الأمن الغذائي للبلاد، فإن اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي سنتيْ 87-86 في إطار اللبرلة الاقتصادية قد أضعف قدرات مرونة هذه الفلاحة من خلال تشويه ظروف الإنتاج وإعادة الإنتاج.

بينما تراجعت النسبة المطلقة للفقر بين سنتيْ 2000 و2005 على الصعيد الوطني، بلغت هذه النسبة لدى سكان الريف 2.5 أكثر من تلك لدى سكان المدن. يصنف البحث الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2005 جهات الوسط الغربي والجنوب الغربي كأفقر الجهات في البلاد بنسب فقر تصل إلى 12.8% و 5.5% مع معدل وطني يساوي 3.5%.
هكذا يمثل الفلاحون العائليون الأغلبية الساحقة من الفلاحين الفقراء تضعهم في وضعية هشاشة وأمن غذائي منعدم في البلاد.

تعدد أبعاد الأزمة

تعددت أبعاد هذه الأزمة النظامية للفلاحة العائلية وتمظهرت على الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بتأثيرات متراكمة.
في المستوى الاجتماعي، تظهر الأزمة عبر ظروف عيش المنتجين والمنتجات وأراضيهم. يفوق مستوى هشاشة سكان الريف مستوى سكان المدينة في علاقة بالوصول للموارد الإنتاجية ولبعض الخدمات الإجتماعية (الماء الصالح للشراب، الصحة الأساسية، التعليم...). تنتج هذه الهشاشة تمنّعا لدى الأجيال الجديدة من ممارسة المهن الفلاحية.
في المستوى الاقتصادي، تسبب الأزمة تدهورا في تبادل السلع الفلاحية والحد من المردودية التي يتسبب فيها تدهور ظروف الإنتاج. أفرز غياب تعديل السوق وقلة نظام الأنشطة وضعف القدرة التفاوضية انخفاضا في مقدار القيمة المضافة التي تعود لسكان الريف. كذلك يتعرف الفلاحون لانخفاض في أجورهم الذي تعمّق بقلة اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي. بلغت نسبة البطالة في الجهات ذات الأغلبية الريفية مستويات خطيرة بما فيهم الشباب المتحصل على شهادات دراسية.

أما في المستوى البيئي، فإن الفلاحة التونسية تعتمد بالأساس على الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية وليس على تطوير مردودية وسائل الإنتاج. يجب التذكير بأن الفلاحة التونسية تستهلك 82% من الموارد المائية السنوية وأن 13 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة قد تدهورت بطريقة لا عودة فيها. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الفلاحة ملجأ للمجموعات الأكثر هشاشة مما يضعها في حلقة مفرغة من الضغط على وتدهور الموارد الطبيعية مع خطر الانهيار في سياق التغيرات المناخية.

تؤثر هذه الأزمة النظامية متعددة الأبعاد الاقتصاد والمجتمع التونسي على النحو التالي:

- تدهور أمن الفلاحين الغذائي على مستوى الكمية والنوعية (تبعية غذائية وتدهور الصحة العمومية).
- تعميق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الجهات.
- الاضطراب الاجتماعي والسياسي جراء تدهور ظروف عيش سكان الريف مع تقوية التفاوت بين المدينة والريف.

يعود تحليل نظام غذائي إلى تحليل: "السبل التي يتنظم بها البشر في المكان والزمان من أجل الحصول على الغذاء واستهلاكه" (مالاسيس، 1994). يحيلنا هذا التحليل على اعتماد نظرة شاملة لاستيعاب شبكة التعاون والمستوى المجالي الذين يتضمنان إنتاج وتحويل وتوزيع واستهلاك المواد الغذائية والتصرف في النفايات أيضا. مثلما تم تعريفه في القمة العالمية للغذاء سنة 1995، وجب على أي نظام غذائي أن يستجيب قبل كل شيء لهدف الأمن الغذائي وذلك من خلال "ضمان وصول الجميع لغذاء متوفر في الجوار متاح اقتصاديا ومقبول ثقافيا ومُرْض غذائيا وصحيا".

من أجل تلبية هذا الهدف، من المهم مساءلة القدرة على المرونة لدى النظام الغذائي التونسي بمعنى قدرته على الاستجابة للصدمات والأخطار (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) كما قدرته على التأقلم والتجدد.
فبحيث، فإنه من الضروري تبني نظرة عميقة تتضمن كل العلاقات بين كل المتدخلين في السلسلة الغذائية (من المنتج إلى المستهلك) وكل العناصر التي تنجم عنها (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية).

أمن أو سيادة غذائية؟

حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي (GFSI)، الذي يقيّم مختلف معايير الأمن الغذائية للبلدان (إمكانية الوصول إلى الغذاء ووفرته وجودته)، تحتل تونس في سنة 2020 المرتبة 59 من 113 دولة.
إذا اعتبرنا فقط معيار توفّر الغذاء، أي الأغذية الموجودة في البلاد (والتي تشمل الإنتاج الوطني والمواد المخزّنة والمواد المستوردة والإعانات الغذائية)، تعطي البلاد التونسية صورة جيدة إذ أنها لا تستلم أي إعانات غذائية خارجية. بالفعل، فمنذ الثمانينات، أخذت كميات الغذاء في الارتفاع لحساب الكيلوغرام الواحد للفرد الواحد كل سنة. بنفس المنطق، تكمن أهم عناصر قوة النظام الغذائي التونسي في سلامة الأغذية وعدد السكان القليل تحت خط الفقر العالمي وتواجد البرامج الاجتماعية التي تضمن الأمن الغذائي.

في المقابل، وحسب تقرير المرصد الوطني للفلاحة لسنة 2019، يساهم تدهور الميزان الفلاحي في 7.2% من إجمالي عجز الميزان التجاري التونسي. بالفعل، فقد ارتفعت واردات المواد الغذائية مقارنة بالصادرات العامة لتصل إلى 13% كمعدل بين 2011 و 2013 (مقابل 9% بين 2003 و 2005) كما أنها تمثل 9% من مجموع صادرات البلاد التونسية سنة 2016.
حسب المرصد الوطني للفلاحة، يعود هذا العجز لسببين:

- تقلب أسعار المواد الفلاحية في السوق العالمية.
- نقص كميات المواد التي كانت تحقق اكتفاء ذاتيا في تونس (الحليب، اللحوم الحمراء...).

بالنسبة للنقطة الأولى، وجب التذكير بأن الدولة التونسية بنت أمنها الغذائي على سياسات فلاحية وتجارية موجهة نحو السوق العالمية من أجل:

- توفير فائض من العملة الصعبة عبر تنمية فلاحة تصديرية.
- تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان عبر اللجوء للتوريد.

بينما في الواقع، تشهد قيمة الصادرات تراجعا ولم تعد قادرة على تغطية كلفة الواردات التي ما انفكت ترتفع في القيمة والحجم. تتمظهر هذه التبعية للواردات من خلال قطاع الحبوب الذي يشمل 43% من إجمالي الواردات الغذائية. هذا مع العلم بأن الطلب على الحبوب الموجه للاستهلاك البشري سيبلغ نسبة 50% بين سنتيْ 2000 و 2030. وبالإضافة لقطاع الحبوب، تستورد البلاد التونسية الزيوت النباتية بنسبة 12.4% من إجمالي الواردات الغذائية وتستورد السكر ومشتقاته بنسبة 12% والمواد ذات الأصل الحيواني بنسبة 4%. كما تستورد تقريبا إجمالي الحاجيات الغذائية من الدواجن، 18% من الأعلاف خلال المواسم الممطرة و38% خلال مواسم الجفاف.

هكذا بالتالي، تدفع البلاد التونسية ثمن سياسات اعتمدت على القطاع الفلاحي كمورد للعملة الصعبة.
أحدث أيضا تطور أسعار المواد الغذائية تأثيرا كبيرا على الأمن الغذائي في مستوى العائلات خاصة في سياق تقلب الأسعار في السوق العالمية حيث بلغ مؤشر تقلب الأسعار 4.6 سنة 2014 بعد أن كان في حدود 9 سنة 2009.

إذن، كانت النتائج عكس المأمول: أصبح الميزان عاجزا هيكليا ولم تعد الصادرات قادرة على تغطية الواردات. هذه الاستراتيجية لم تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي فحسب، بل تسببت في تدهور الحمية التونسية والصحة العمومية (أمراض مرتبطة بالتغذية: سكّري، سمنة...) ولم يتم أخذ كلفة العلاج والأدوية بعين الاعتبار في الميزان التجاري الغذائي للبلاد.

مثلما تمّ تبيانه سابقا، أماطت هذه أزمة الفلاحة التونسية متعددة الأبعاد اللثام عن فشل السياسات المتبعة في القطاع منذ الاستقلال (إنكار الريف والانحياز للمدينة). وجبت إذن مساءلة الفلاحة التونسية وتحليلها بعمق نظرا لأهمية القطاع في الاقتصاد التونسي وخاصة في المناطق الداخلية.

بالتالي، تمر مساءلة قدرة صمود النظام الغذائي بكامله عبر مساءلة استمرارية نشاطات منتجي الغذاء الذين يمثلون عماده الأساسي. تندرج "الاستمرارية" بصفة متوازية "داخل الحقول الثلاثة للحاجيات الإنسانية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وداخل تزامن مزدوج (الحاضر والمستقبل)." حسبما يوضّحه الجغرافي "جيروم دنلوب".
من أجل تعزيز صمود الفلاحة العائلية التي توفر مواطن الشغل والغذاء على المستوى المحلي والوطني، وجب تشجيع المنتجين على تحقيق أهداف الاستمرارية التي تجعل من نشاطهم أكثر ثباتا في الوقت. أمن غذائي يرتكز فقط على حماية المستهلكين دون أخذ المنتجين بعين الاعتبار ليس إلا أمنا غذائيا متهالكا في الزمن. إن اعتماد الفلاحة كقطاع نمو شامل يحقق مصالح الفئات الأكثر فقرا يستوجب بناء نموذج على قاعدة تعزيز صمود المنتجين.

من أجل كل هذا، نعتبر أنه لا يمكن لنظام غذائي أن يصمد ويحقق أمنا غذائيا مستمرا دون سيادة غذائية فعلية ترتكز على "حق الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان في تحديد سياساتها الخاصة بالزراعة والعمالة الزراعية وصيد الأسماك والغذاء والأراضي بطريقة ملائمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لظروفها. ويشمل الحق في الغذاء وإنتاج الغذاء أن لجميع الناس الحق في النفاذ لغذاء آمن ومغذ ملائم ثقافيا والنفاذ لموارد إنتاج الغذاء والقدرة على إعالة أنفسهم ومجتمعاتهم. تولي السيادة الغذائية الأولوية لحقوق الناس والمجتمعات المحلية في إنتاج الغذاء واستهلاكه، سابقا للاعتبارات التجارية والأسواق العالمية".

يكمن التحدي الحالي في تعزيز سيادة غذائية حقيقية عبر فلاحة تكون منتجة ومستمرة ومتجذرة في الديناميكية

المجالية. لذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار تعدد وظائف الفلاحة: خارج وظيفتها الغذائية الأوليّة، تؤدي الفلاحة وظائفا سياسية واجتماعية واقتصادية من حيث توفير الاندماج الاجتماعي-الاقتصادي للفلّاحين ووظائفا بيئية إذ أنها تحافظ على الأنظمة البيولوجية وتصون الفضاء الريفي. وبسبب تعدد وظائفها وتنوعها وقدرتها على الصمود والتجديد، تمتلك الفلاحة العائلية التونسية عدة عناصر قوة من أجل الاستجابة للتحديات الغذائية والاجتماعية والبيئية في البلاد.

ترتكز السيادة الغذائية والفلاحة الصامدة على 4 محاور رئيسية:

- نموذج فلاحي مجدّد موجّه نحو التكثيف الإيكولوجي والزراعة المستدامة (لا يعتمد المدخلات والتغيير الجيني).
- التنافسية المجالية المبنية على أسس تنويع المنتوجات وتشارك القيمة المضافة بين جميع المتدخلين في سلسلة القيمة.
- التنمية الشاملة عبر الوصول العادل للموارد (خاصة العقارية والمائية).
- الأخذ بعين الاعتبار لتعدد وظائف الفلاحة وتعزيز كل الفوائد التي ينتجها النشاط الفلاحي.

الالتزامات والأهداف

يرنو هذا التقرير تحقيق 3 أهداف أساسية:

1. تحليل السياسات العمومية الفلاحية والغذائية التي تعتمدها الحكومة التونسية خلال العقود الماضية مع تحديد فجواتها وهنّاتها الهيكلية.

2. القيام باستشارة تشاركية لدى مختلف المتدخلين في النظام الفلاحي والغذائي التونسي (فلّاحون، مجتمع مدني...) بهدف تحضير قائمة مقترحات وتحديد أولويات التحركات اللازمة من أجل ترسيخ نظام غذائي سيادي وشامل وصامد.

3. تحليل تشاركي وشامل للأمن الغذائي التونسي النظام الفلاحي برمّته من خلال:
- بناء نظرة تشاركية وأفقية للأمن الغذائي والفلاحي للبلاد بحيث يكون الفلّاحون الممثلين الأساسيين فيه.
- اعتماد مقاربة متعددة الاختصاصات تنهل من العلوم الفلاحية وعلوم الحياة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية وتعطي قيمة للاعتبارات السياسية والأخلاقية التي يجب أن تلعب دورا أساسيا.

نقترح مقاربة تضع السيادة الغذائية للمنتجين والمستهلكين في قلب النظام الغذائي كما ندعو إلى اعتماد مقاربة ديمقراطية وتشاركية في بناء السياسات الفلاحية والغذائية. تتيح لنا هذه المقاربة تطوير نظام غذائي متأقلم ثقافيا ويولي الأولوية للتغذية والصحة والبيئة مع احترام جميع الكائنات الحية في مجملها.

الإطار المنهجي

المنهجية وأدوات التحليل

بالإضافة إلى عرض وحوصلة المراجع العلمية التي تتناول السياسات الفلاحية والغذائية التونسية، قمنا بالاعتماد على مقاربتيْن أخريْن لتجميع المعطيات:

1. محادثات شبه موجّهة مع المتدخلين في النظام الفلاحي والغذائي التونسي.

2. تنظيم مجموعة عمل مع الفلاحين من أجل مناقشة نتائج الاستشارة وتحديد نقاط الالتقاء.

اعتمدت هذه الاستشارة على لقاءات مباشرة مع عدد من الفلّاحة المحتجّين خلال شهريْ فيفري ومارس من سنة 2021. في مرحلة أولى، تمت زيارة مجموعة من مناطق الاحتجاج ثم تم استدعاء الفلّاحين المختلفين إلى لقاء بينهم.

اللقاءات مع الفلّاحين المحتجّين

أولاد جاب الله

تقع قرية ولاد جاب الله في جنوب ولاية المهدية. تشتهر هذه المنطقة مع المناطق المحاذية لها بتربية سكانها للأبقار المنتجة للحليب. في المجمل، تمتلك كل عائلة من بقرتيْن إلى 5 أبقار يتم حلبها كل يوم مرّتيْن (وجبة الصباح ووجبة المساء) قبل أن يطوف المجمّعون بالمنازل وإيصال كميات الحليب إلى المجمّعات (التي يملكها خواصّ) قبل أن تصل – بعد التحليل والتثبّت – إلى معامل المعالجة والتحويل والتعليب.

اندلعت الاحتجاجات في قرية أولاد جاب الله بغلق الطريق التي تمر من القرية أمام الشاحنات التجارية لتصل بعد ذلك إلى التظاهر أمام معتمدية ملولش وبقية المعتمديات في ولاية المهدية إثر الرفع التدريجي والمتسارع لأسعار الأعلاف. يعتمد المربّون على الأعلاف في تغذية أبقارهم الهولندية "هولشتاين" المتخصصة في إنتاج الحليب. هذا الصنف من الأبقار المستوردة يتطلّب كميات من العلف المركّب الذي يحتوي على نسب عالية من البروتينات. يعود سبب ارتفاع أسعار الأعلاف المركبة إلى تفويت الدولة في توريد مكوّناتها إلى شركات يملكها الخواص. يقول محمّد المشري – عضو تنسيقية صغار الفلّاحة بأولاد جاب الله: "ثلاث شركات تحكم فينا: بولينا القابضة، مجمع ألفا ومجمع ألكو. ثلاث شركات تحت إمرة ثلاث عائلات تحتكر توريد وتصنيع وتوزيع الأعلاف".

تسبب قرار الترفيع في ثمن الأعلاف في اختلال الموازنة بين كلفة الإنتاج وثمن بيع الحليب إلى المجمعات. وفي نفس حزمة القرارات الجديدة التي اتخذتها السلطات في علاقة بتربية الأبقار، انتهجت الدولة سياسة توريد اللحوم الحمراء والتخلي عن منتوج الفلاحين الصغار المحليين.

أولاد جاب الله في 10/02/2021

بيان للرأي العام

على اثر احتجاج المواطنين و الفلاحين بمنكفة اولاد جاب الله بمعتمدية ملولش من ولاية المهدية و ذلك على خلفية تردي اوضاع الفلاحين نتيجة ارتفاع اسعار الأعلاف من جهة و سياسة التوريد من جهة اخرى ،على غرار توريد اللحوم في حين انّ منتوجات الفلاحين من اللّحوم راكدة ولم يتمكّنوا من بيعها.

هذه الاسباب و غيرها ادّت الى غضب عموم الفلاّحين و احتجاجهم ،بغلق الطريق و ايقاف السيّارات و الشّاحنات للمطالبة ب:

_التخفيض في اسعار الأعلاف

_الإيقاف العاجل لسياسة التّوريد لتمكين الفلاّحين من بيع منتوجاتهم .

_تخفيض ميزانية التوريد لدعم الفلاّحين ،الاّ ان السلطة واجهت مطالبنا المشروعة بالقمع و جحافل من البوليس عشيّة اليوم ،الّذين اطلقوا وابلاً من الغاز المسيل للدموع و الرصاص المطاطي ،لم اعتقال 3 من شباب الجهة و عليه يهمّنا ان نعبّر على ما يلي :

_استنكارنا و تنديدنا بالقمع الوحشي للشّلطة .

_مطالبتنا بالإفراج الفوري عن شبابنا المعتقل.

_مطالبتنا بتحقيق مطالب الفلاّحين المشروعة

و إذا لم تمائل السلطة بالإفراج الفوري عن شبابنا المعتقل، فإنه سيتمّ ،احراق الشاحنات الموجودة الواحدة تلو الاخرى بدءاً من شاحنة النفط و لتتحمّل سلطة القمع المسؤوليّة في ذلك .

#الفلاحة_هي_الحل_يا_منظومة_الفشل

#الي_توردبه_الفلاح_أولى_بيه

صفحة تنسيقية صغار الفّاحة بأولاد جاب الله - 10 فيفري 2021

وهكذا كانت مطالب تنسيقية صغار الفلّاحة بأولاد جاب الله من خلال بيان للرأي العام نشر على صفحتهم الالكترونية بتاريخ 10 فيفري 2021:
- التخفيض في أسعار الأعلاف.
- الإيقاف العاجل لسياسة التوريد لتمكين الفلّاحين من بيع منتوجاتهم.
- تخفيض ميزانية التوريد لدعم الفلّاحين.

يذكّر محمد هنا بأن هذه القرارات هي تمهيد طريق لسياسات التبعية للأسواق العالمية ومحتكري التصدير في تونس من أجل القضاء على صغار الفلّاحين لصالح المستثمرين المحليين والأجانب:

"اللي يحبلك على قوتك يحبلك على موتك.. نعرفوها الممارسات هذه التي تمهد الطريق لاتفاقيات التبادل مثل الأليكا وغيرها."

خلال جميع هذه التحركات، تمت ملاحظة الغضب الذي عبر عنه الفلّاحون من اتحاد الفلّاحين حيث ردد العديد منهم وحمل غيرهم شعرات من نوع: "اتحاد الفلّاحين.. اتحاد الفاسدين". وترفض التنسيقية تدخل الاتحاد في نضالاتهم متهمين إياه بالخيانة وتلبية مصالح كبار الفلّاحين.
إثر مجموعة التحركات الاحتجاجية من قطع للطريق ومظاهرات ووقفات احتجاجية وقافلات مساندة، انطلقت المفاوضات مع السلطات المحلية والمركزية والتي أفضت إلى تخفيض أثمان الأعلاف وتخصيص حصة قارة منها لفلّاحة أولاد جاب الله.

من جهة أخرى، تقدمت التنسيقية للفلّاحة باقتراح إنشاء تعاضدية للإنتاج. مازالت التعاضدية في مرحلة الإنشاء وقبول العضويات وتسوية الوثائق القانونية. ويوضّح بلال المشري، الناطق الرسمي باسم التنسيقية: "الغاية من هذه التعاضدية فك الارتباط مع موزّعي الأعلاف ومجمّعي الحليب في محاولة للتحكم في كلفة إنتاجنا للحليب وثمن بيعه".

تتلخّص إذن أهم إشكاليات إنتاج الحليب لدى مربّي الأبقار في أولاد جاب الله:
- الارتباط بمحتكري توريد مكونات الأعلاف وصناعتها وتوزيعها.
- الارتباط بمجمّعي الحليب.
- غياب الدور التنظيمي النقابي.

باجة

تقع ولاية باجة في المنطقة السهلية من الشمال الغربي للبلاد التونسية. يتميز هذا الحوض بزراعة الحبوب والبقول والزراعات العلفية. احتج الفلّاحون في ولاية باجة بغلق الطريق التي تربط باجة بنفزة احتجاجا على غلاء أسعار مادة الأمونيتر التي يستعملونها لتسميد أراضيهم.

عبد الستار العياري فلّاح صغير من باجة يعرّف صغار الفلّاحين بكونهم ممن يملكون أرضا لا تفوق مساحتها 5 هكتارات. حدّد في المقابلة بأن فلّاحي الحبوب والبقول في عمدون ونفزة وواد الزرقا (ولاية باجة) وسجنان وماطر

(ولاية بنزرت) ومعتمديات جندوبة يزرعون القمح والثوم والجلبانة والقرط ويستعملون مادة الأمونيتر كسماد لتسخين الأرض خلال مواسم البرد.

يفسر عبد الستار أسباب استعمال مادة الأمونيتر بحاجة البذور المهجّنة التي "أعطتها لنا الدولة مجانا منذ الثمانينات فأعجبتنا مردوديتها حتى تخلّينا عن بذور أجدادنا التي لا تحتاج الأسمدة الكيميائية"

يتم إنتاج مادة الأمونيتر في المجمع الكيمائي التونسي بقابس قبل أن يتم توزيعها إلى المزوّدين الخواص من التجار وأصحاب المخازن ومحلات المعدّات الفلاحية الذين يبيعونها للفلّاحين. نظمت تنسيقية فلّاحون غاضبون وشاركت في الاحتجاجات التي بدأت في مارس 2021، يذكّر عضوها رفيق الغانمي بتسلسل الأحداث:

"كنا ننتظر حصتنا من الأمونيتر أمام ديوان الحبوب أياما دون أن يأتي الموزعون إلى أن تفطّنّا بأنهم يبيعون السماد بكميات ضخمة بالجملة للفلّاحين الكبار في المنطقة قبل أن يصل إلى الديوان ومخازن التوزيع ومحلات المعدات الفلاحية مما دفعنا إلى إيقاف شاحنة توزيع أمام الديوان حتى تدخلت السلطات المحلية في شخص المعتمدة والتي أمرت بإيقاف عدد من المحتجين".

صفحة رفيق الغانمي - 3 مارس 2021

يرجع رفيق الغانمي أسباب هذا التوزيع غير العادل لمادة الأمونيتر بين الفلاحين الكبار المستثمرين وصغار الفلاحين المعاشيين أولا إلى الاضطراب الذي سببته جائحة كوفيد19- في إنتاج هذه المادة في المجمع الكيميائي التونسي بقابس وثانيا، غياب دور الدولة في استعدادها لهذه الاضطرابات وفي توزيع المدخلات الفلاحية منذ أن أوكلت هذه المهمة إلى شركات خاصة منذ اعتماد "برامج الإصلاح الهيكلي" المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي.

بالفعل، فإن ديوان الحبوب قد "شرع تدريجيا منذ موسم 2004 في التخلي عن تزويد منتجي الحبوب بالأسمدة والأكياس لفائدة موزّعين خواص" حسب موقعه الرسمي في خانة "الإنشاء والتطور".

أما من جهة التنظم، فإن رفيق الغانمي يتهم "اتحاد الفلّاحين" بكونه أصبح "شعبة مهنية" تخضع لأوامر السلطة وسياساتها التي تعزز مصالح الفلّاحين الكبار على حساب مطالب صغار الفلّاحين. ويصف علاقة الفلّاحين بالاتحاد بالقطيعة ولا يرى حلّا إلا في استرداد سلطة القرار داخل الاتحاد من قبل صغار الفلّاحين أو في إنشاء نقابات بديلة له. ويعتبر بذلك "تنسيقية فلّاحون غاضبون" كوعاء تنظيمي بديل لصغار الفلّاحين منذ نشأته من 3 سنوات خلت يتابع مشاكلهم ويتحرك من أجلهم.

تتمثل إذن أهم مشاكل صغار الفلّاحة بباجة من منتجي الحبوب:

- ضياع مخزون البذور المحلية والاعتماد على البذور المهجنة المستهلكة للأسمدة الكيميائية.
- التبعية لموزعي الأسمدة الخواص وغياب دور الدولة التعديلي والتنظيمي.
- تخلي اتحاد الفلّاحين على دوره النقابي وغياب الوعاء التنظيمي لصغار الفلّاحين.

هنشير العتيلات

يعود تاريخ إنشاء هنشير العتيلات في معتمدية جمنة من ولاية قبلي إلى سنة 1984 حينما أراد مستثمر سعودي أن يخصص أرضا في تخوم الصحراء التونسية من أجل رعي الإبل وزراعة المواد العلفية وتربية الأبقار. بعد تهيئة "العرق" الرملي للمكان المحدد، عدل المستثمر عن مواصلة مشروعه.

سنة 1987، قرر رئيس الجمهورية وقتها "الحبيب بورقيبة" استغلال تلك الأرض فقام بتقسيمها على 300 شاب من مختلف عروش الجهة كي يزرعوا فيها نخيلا يسقونه من الآبار التي حفرت هناك. وتحصل كل شاب على هكتار كي يقتات منه ويتمتع بموطن شغل.
في عهد رئاسة "زين العابدين بن علي"، أصبح توفير الماء والتصرف فيه يعود إلى جمعيات مائية توزّع الماء على الفلّاحين مقابل 800 دينار في السنة يدفعها كل فلّاح.

يقول رضا عبد القادر وهو فلاح يستغل هكتارا إلا ربعا من أرضه: "منذ سنة *2009* تفاقمت المشاكل حيث أن معلوم الجمعية المائية أصبح في تصاعد سريع كل سنة وفي نفس الوقت نقصت حصتنا من الماء". يرجّح رضا أسباب هذا

إلى نزول مستوى المائدة المائية جراء استنزافها من قبل المستثمرين في الواحات المجاورة فيشحّ الماء وتتزايد معاليم الجمعية لإصلاح البنية التحتية وخلاص ثمن الكهرباء.
أما عن خروج الفلاحين محتجين بغلق الطريق فإنها تعود إلى توازي مشاكل الماء مع جائحة الكورونا التي وضعت الفلّاحين أمام أزمة مالية عميقة بين نقص المنتوج وغلق الأسواق المحلية والعالمية.

علي العابدي فلاح ثان كان يجمع جريد النخيل الجاف كي يبيعه مصدات للرمال يصف نتائج شح المياه: "هذا الجفاف يصيب نخيلنا بالأمراض التي تسببها الكائنات الطفيلية مثل العنكبوتة".

يتعرض صغار فلّاحة هنشير العتيلات إذن للمشاكل التالية:

- جفاف المائدة المائية.
- التعرض لمخاطر تقلبات السوق.

ضيعة الاعتزاز

تقع الضيعة في قرية الاعتزاز وهي عمادة من معتمدية منزل بوزيان بولاية سيدي بوزيد. تم إحداث هذه العمادة إثر تجربة التعاضد التي رسّخت سياسة اشتراكية الأراضي. أصبحت هذه القرية الفلاحية مستقرا للقبائل المتنقلة في المنطقة من أولاد بو عزيز حيث تم توزيع الأراضي الدولية من أجل توطين هذه القبائل. في البداية، كان النشاط الاقتصادي للفلّاحين يقتصر على تبادل المنتوجات الفلاحية بحاجياتهم الأخرى مع مؤسسات الدولة الاجتماعية.

سنة 1994، دخلت سياسة "شركات الإحياء الفلاحي" إلى المنطقة بعد تفعيل "مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري" التي تقضي في فصلها 11 بفتح المجال للمستثمرين الخواص باستغلال الأراضي ذات الصبغة الفلاحية.
انقسمت الضيعة بالتالي إلى 3 مساحات:

- الاعتزاز 1 بقيت تحت تصرف ديوان الأراضي الدولية.
- الاعتزاز 2 تم كرائها لمستثمر تونسي زرعها زيتونا.
- الاعتزاز 3 تحت تصرف مستثمر سويسري بالكراء زرعها جوجوبا موجهة للتصدير.

غراسات الجوجوبا بضيعة الاعتزاز 3

احتج شباب المنطقة إثر تدهور فلاحة آبائهم من جيل تقسيم الأراضي في ظل التعاضد فطالبوا في حقهم في أرضهم بضيعة الاعتزاز كونهم فلاحين أبناء فلاحين.

يفسر رضا العماري شاب من الشباب المحتج المطالب بحقوق الاستغلال لضيعة الاعتزاز: "يعاني الشباب هنا من البطالة ويمكن أن توفر هذه الضيعة العديد من مواطن الشغل. طالبنا السلطات العمومية بكراء الأرض التي بقيت تحت تصرف ديوان الأراضي الفلاحية أو مشاركة المستثمر التونسي في الأرض التي يستثمرها".

يواجه إذن شباب منزل بوزيان أزمة توفير الدولة لمواطن شغل في العمل الفلاحي في الأراضي الدولية.

ضيعة الكرمة

احتج صغار الفلّاحين بمنطقة الغريس من معتمدية المكناسي بولاية سيدي بوزيد في بداية شهر جانفي من سنة 2021 تزامنا مع الليالي البيض حيث يحتاج الفلاحون للمدخلات الفلاحية من ماء بذور وأسمدة وللتجهيزات الفلاحية من معدات سقوية. هذه الاحتياجات التي تخلت الدولة عن دورها في توفيرها جعلت هؤلاء الفلاحين يتوجهون لاتحاد الفلاحين وللنواب وللسلطات المحلية من أجل حل مشاكلهم.

تتبع الأرض التي يفلحها سكان الغريس حبس سيدي مهذب وكانوا قد توارثوها أبا عن جد منذ الاستقلال حيث حارب آباؤهم وأجدادهم الاستعمار الفرنسي من أجل هذه الأرض فكانت لهم بعد الاستقلال.

يقول لطفي الشنوفي، أحد المشاركين في الاحتجاجات: "هذه أرض أجدادنا التي انتزعوها من الاستعمار الفرنسي. لن نتخلى عنها رغم صعوبة العمل الفلاحي فيها وتخاذل الدولة في دعمنا ومحاولات المستثمرين لشرائها".

يضيف لطفي أيضا بأن فلّاحي الكرمة كانوا قد تقدموا بمطلب إنشاء تعاضدية تتكون من 1600 عائلة منذ سنة 2008 ومازال الترخيص معطلا إلى هذا اليوم.

في نفس الجهة، توجد ضيعة الكرمة التي تم إنشاؤها في قرية الكرمة بالمكناسي منذ ستينات القرن الماضي كضيعة تجارب فلاحية تابعة لليونيسكو. تشمل هذه الضيعة 35 هكتارا من أكثر الأراضي خصوبة بالمنطقة. تعاني هذه الضيعة من الإهمال رغم أنها تحتوي على زيتون وفستق ورمان وباكورات خضروات. كانت تشغل هذه الضيعة 50 عاملا في بداياته حتى أصبحت تشغل 4 عمّال فقط في يومنا هذا. طالب فلاحو الجهة بتمكينهم من استغلال تلك الضيعة في شكل تعاضدية إلا أن السلطات لم تستجب لهذه المطالب.

يواجه فلّاحة منطقة الغريس إذن مشاكل:

- نقص المدخلات والتجهيزات الفلاحية وغلاء أسعارها.
- عدم تمكين الفلاحين من استغلال الأراضي المهملة.

جرجيس

عند اللقاء بالبحار شمس الدين بوراسين بميناء جرجيس للصيد البحري، وصف ما يتعرض له البحّارة الصغار بإرهاب الصيد: "يتصارع صغار البحارة مع الصيد العشوائي الذي تقوم به العديد من المراكب الكبيرة التي تأتي من مناطق أخرى فتقوم بخرق معاهدات حماية الصيد التقليدي (2013) فتضر الثروة السمكية وتخلّف وراءها التلوث والاختلال البيولوجي والبيئي".

ينتظم صغار بحارة ميناء جرجيس في "جمعية البحارة التنموية البيئية" التي تم تأسيسها سنة 2013 وكانت مرشحة لجائزة نوبل للسلام تقديرا لمجهود البحارة في إنقاذ اللاجئين من مناطق الصراع بأفريقيا. كما يعتمد هؤلاء البحارة على الشركة التعاونية المحلية التي توفر لهم حاجياتهم من معدات ووقود. ولكن، شهدت هذه المعدات في الفترة الأخيرة ارتفاعا كبيرا في الأسعار مما جعل توفّرها أصعب.

يتعرض هكذا صغار بحارة ميناء جرجيس إلى المشاكل التالية:

- الصيد العشوائي الذي يمارسه المستثمرون.
- التلوث البيئي والاختلال البيولوجي للبحر والثروة السمكية.
- غلاء أسعار المعدات التقنية والوقود.

تتميز تضاريس مدنين الجنوبية بالهضاب ذات الارتفاع المتوسط ومناخها بالجفاف. لكن صغار فلّاحة المنطقة ورثوا تقنيات خدمة الأرض عن أجدادهم كي تتلاءم مع خصائص المنطقة سواء كان ذلك في التعامل مع الموارد المائية أو اختيار الزراعات.

يسرد جمال لسود تاريخ المنطقة: "حفر جدي أول بئر هنا سنة *1930* ومنذ ذلك الزمن ونحن نمارس الفلاحة المحلية حسب عاداتنا وتقاليدنا. تخصصنا في زراعة الخضراوات الورقية والبصل والفلفل والفقوس وغيرها من المحاصيل الفلاحية المعاشية".
يواصل جمال تفسير الخصائص الفلاحية للمنطقة واصفا جميع الفلّاحين فيها بكونهم صغار فلّاحة تتراوح قطع أرض كل عائلة بين 5 و15 هكتارا دون وجود فلّاحين مستثمرين كبار بينهم.

بداية شهر مارس، احتج هؤلاء الفلّاحة أمام مقر ولاية مدنين على الواقع الذي يصفونه بالمتردي لفلاحتهم. احتجّوا على غلاء أسعار المواد الفلاحية من أسمدة وأدوية وبذور. هذا الغلاء الذي رفع كلفة الإنتاج مقابل ثمن البيع مما وضع الفلّاحة في خسارة مالية وتداين.

صفحة "مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية"
- 9 مارس 2021

يعود عبد الكريم السكرافي بأسباب الأزمة إلى: "قبل الثمانينات كنا نمارس فلاحة مربحة تجزينا استهلاكنا ونبيع منها ما زاد عن حاجتنا. كنا ننتج الغذاء النباتي والحيواني المتنوع إلى أن دخلت علينا البيوت المكيّفة والمواد الكيميائية والبذور المهجّنة عن طريق المندوبية الجهوية للفلاحة التي كانت توفّر لنا هذه المدخلات مجانا".

يعتبر عبد الكريم هذا التغيير الذي حصل في تقنيات إنتاج الغذاء متماهيا مع المثل الشعبي "يا مغيّر لحية بلحية تشتاق لهما الاثنين" حيث أنه تمّ إغراء الفلّاحين بمردودية البذور المهجنة حتى تخلّوا عن بذورهم الأصلية وبنجاعة المواد الكيميائية حتى هجروا السماد العضوي الذي كانت تنتجه حيواناتهم.

يصف عبد الكريم كيلوغرام بذور الطماطم بأنه "أغلى من الذهب" كما يستنكر غلاء أثمان الأسمدة الكيميائية التي يتم إنتاجها محليا في المجمع الكيميائي التونسي بقابس. كل هذه المصاعب في علاقة بسوق المواد الفلاحية تنضاف إلى التلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي التي اجتاحت أرضهم وإلى التغيرات المناخية التي حبست الأمطار ورفعت درجات الحرارة.

يواجه صغار فلّاحة مدنين الجنوبية:

- غلاء أسعار المواد الفلاحية من بذور وأسمدة وأدوية.
- التلوث والتغيرات المناخية.
- فقدان الخبرة في التعامل مع المتغيرات المناخية.
- الارتباط بالسوق في التزود بالمدخلات الفلاحية وفي تسويق محاصيلهم.

البقالطة

انطلقت الاحتجاجات منتصف شهر فيفري في معتمدية البقالطة من ولاية المنستير إثر إيقاف فلّاح صغير بصدد إيصال منتوجه من الباكورات إلى العاصمة تونس.

صفحة وليد مرداسي
- 18 فيفري 2021

كان هذا الإيقاف إثر شكاية من "هبّاط" سوق الجملة بالبقالطة. دون أي قانون مكتوب، يجب على الفلّاحين أن يعطوا مقابلا ماليا بقيمة 11% للهبّاط كي ينقل لهم منتوجهم ويبيعه لتجار السوق. عندما أراد هذا الفلاح أن يكون تاجرا دون المرور بهذه الوساطة المكلفة تم القبض عليه واتهامه بتهم كيدية.

علاوة على جشع الوسطاء في عملية بيع المنتوجات حيث أن هؤلاء يقتنون السلع بأبخس الأثمان كي يبيعوها بأغلاها في الأسواق فإن صغار الفلّاحة يعانون من شحّ المياه الجوفية وغلاء أسعار البذور والأسمدة والأدوية. في نفس الوقت، أصبحت خلايا الإرشاد الفلاحي فارغة دون دور يذكر للمرشدين الفلاحيين في توفير المعلومات التقنية للفلّاحة كي يتعاملوا مع هذه الظروف الصعبة.

يتعامل صغار فلّاحة البقالطة مع المشاكل التالية:

- وجود الوسطاء التجاريين والحيلولة أمام تحقيق الأرباح المادية.
- غلاء أسعار المدخلات الفلاحية.
- غياب الإرشاد الفلاحي.

بعد اللقاءات الاستشارية التي صارت مع كل مجموعة من الفلّاحين المحتجّين على حدة، تم الاتفاق على لقاء جامع لهم من أجل نقاش شامل للمشاكل التي يناضلون ضدها وتجميع الأصوات المشتتة داخل سياق يربط بين نقاط الالتقاء والاختلاف.
تحدد هذا الاجتماع أيام 21 و22 و23 ماي بواحة شنني بقابس. تم استدعاء الفلّاحين المحتجّين وبعض الباحثين الفلاحيين في المجتمع المدني.

نظرا لبعض الصعوبات في التنقل حسب الحالة الوبائية خلال الموجة الثالثة من جائحة كوفيد19- في تونس، اقتصر الحضور على 3 فلّاحين: محمد المشري من أولاد جاب الله وعبد الكريم السكرافي وجمال لسود من مدنين الجنوبية. التحق كذلك كل من وجدي الذيب عن "الجمعية التونسية للفلاحة البيئية (ATAE)" لتقديم بدائل لتقنيات الفلاحة المرتبطة بالمواد التصنيعية والكيميائية وعدنان بالحاج يحيى عن جمعية "El Space" لنقاش بدائل اقتصادية وتنظيمية لتسويق المنتوجات الفلاحية.

انقسم النقاش إلى جزئين: يوم عمل في ورشات مفاهيمية ويوم نقاش يحوصل الأفكار ويبني تصوّرا لنظام فلاحي وغذائي صامد ومستدام وشامل.

دار النقاش وتم استخلاص الأفكار والمقترحات والبدائل حسب ورشات تُعنى بالاشكاليات التالية:

- المدخلات الفلاحية: انطلق الحاضرون في نقد تبعية صغار الفلّاحين لمزوّدي المدخلات الفلاحية من أعلاف وبذور وأسمدة وأدوية وموارد مائية. ومن أهم المراحل الأولية المقترحة تم التأكيد على مواصلة النضال ضد احتكار الشركات الموزعة والمطالبة الحثيثة بتدخل الدولة لحماية الفلّاحين من جشع التجار. في مرحلة متقدمة، اقترح وجدي الذيب عن الجمعية التونسية للفلاحة البيئية بدائل تفك الارتباط مع الحاجة لهذه المدخلات المستوردة والمحتكرة. من بين البدائل، تم اقتراح تعويض مكوّن الصوجا الموجود في العلف المركّب الذي تستهلكه الحيوانات كعنصر غني بالبروتينات بالبقول المتوفرة في البلاد التونسية والتي يتم زراعتها في العديد من المناطق.

تمثّلت البدائل بالأساس في البحث عن مدخلات فلاحية تعوّض المدخلات المفروضة على الفلّاحين كتوجّه واحد وحلّ واحد. حيث يمكن تعويض الأسمدة الكيميائية عبر الأسمدة الحيوانية واستعمال تقنيات فلاحية مثل تدوير الزراعات وتقليل عمليات الحرث لتغذية الأرض بالمكونات التي تستحقها المحاصيل وكي يتم تثبيت التربة ومنعها من الانجراف والتفقير. كما تم التطرّق لإكثار البذور الأصيلة التي تتلاءم مع العوامل والموارد الطبيعية المحلية وتصمد أمام التغيرات المناخية وتحقق السيادة على الإنتاج وتفك الارتباط بأسواق البذور الهجينة غير المستدامة.

- تسويق المنتوج: عبّر جميع الحاضرين عن قلقهم من الفرق بين كلفة إنتاج محاصيلهم والأثمان التي يبيعونها بها ذلك نظرا لغلاء أسعار المعدات والمدخلات الفلاحية غير المتناسب مع أثمان البيع. من جهة أخرى، يمثّل الوسطاء التجاريون مشكلة كبيرة بين ربح المنتجين المادي وقدرة المستهلكين الشرائية.

تقدم في هذا الصدد عدنان بالحاج يحيى بتمرين تتم فيه المقارنة بين مسلك التسويق بوجود وسطاء فيه ومسلك تسويق مباشر من المنتج إلى المستهلك. تم التطرق لصعوبات النقل والتخزين والتوزيع وضمان المستهلكين. تمثلت الحلول في خلق شبكات بين المنتجين والمستهلكين عبر ضمان الفلّاحين لتلبية حاجيات المستهلكين حسب الكميات المطلوبة ومواظبة المستهلكين على اقتناء غذائهم من قبل الفلّاحين عبر مسالك قصيرة ودورية. يمكن الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة للتواصل بين المنتجين والمستهلكين. أما عن تحمل أعباء ومصاريف التخزين والتوزيع فقد تم اقتراح إنشاء تعاضديات إنتاج يتعاون فيها الفلّاحون من أجل ضمان تسويق منتوجاتهم تجنبا لخطر الإتلاف.

- التمثيلية والتنظّم: لم يُخْفِ الفلّاحون الحاضرون، مثلهم مثل أغلب الفلّاحين الذين تمت استشارتهم، حنقهم من اتحاد الفلاحين معتبرينه يدافع عن حقوق الفلّاحين الكبار والمستثمرين ولا يمثل وسيلة ضغط فعّالة على السلطة كي تلبي مطالب صغار الفلّاحين. من جهة أخرى، شددوا على خطورة تشرذم صغار الفلّاحين وقلة التنسيق بينهم في تحرّكاتهم ومطالبهم.

وعليه تعهّد الفلّاحون المجتمعون على تكوين تحالفات بين صغار الفلّاحين عبر شبكات التواصل ولما لا عبر تعاضديات لتبادل المنتوجات الاستهلاكية والمدخلات الفلاحية من أسمدة عضوية وبذور أصلية وغيرها.

- العلاقة مع الدولة: يعتبر الفلّاحون الحاضرون أن سياسات الدولة الدولة لا تراعي حقوق ومطالب صغار الفلّاحين, في نفس الوقت، تخلّت الدولة عن دورها الإرشادي والحمائي للفلّاحين من تقلبات السوق وجشع التجار واضطرابات المناخ.

وعليه فقد أصرّ الفلّاحون الحاضرون على مواصلة النضال من أجل الضغط على السلطات المحلية والمركزية حتى تستعيد دورها وذلك عبر خلق تحالفات سياسية مع صناع القرار خاصة في مجلس نواب الشعب والاستمرار في معارضة ومقاومة اتفاقيات التبادل الحر وقوانين الاستثمار.

الحوصلة

بلور الفلّاحون المشاركون في هذا اللقاء تصوّرا حول نظام فلاحي وغذائي صامد ومستدام وشامل عبر الأفكار التالية:

- التشديد على اعتبار الفلّاح شريكا فعليا مع بقية مكوّنات النظام الغذائي من محوّلين وموزّعين ومستهلكين.
- ممارسة نشاط اقتصادي فلاحي ينتج غذاء يكفل حياة كريمة للفلّاحين عبركسر حلقات الوسطاء والتجار.
- التواصل مع المستهلكين مباشرة قبل الشروع في الزراعة لضمان بيع المحصول وتحنّب اضطرابات السوق.
- فك الارتباط مع المنتوجات المستوردة والتعويل على المنتوج المحلي والاعتماد على المعارف المتوارثة المرتكزة على التجربة.
- التواصل مع مراكز البحث العلمي والمطالبة بتوفير المعلومات للفلاحين.
- خلق منابر للفلاحين لإيصال أصواتهم وتبادل خبراتهم والتواصل مع بقية المتدخلين في مكونات النظام الغذائي.
- التشبيك والتنظّم على قاعدة المصالح الجماعية والأهداف المشتركة.

خلاصة

لقد بلغ التوجه العام المعوْلم لسياسات استنزاف الموارد الطبيعية وقوة العمل البشري حده الأقصى في عالم يواجه تفاوتا كبيرا في تقسيم الثروة واضطرابات مناخية خطيرة. هذا التوجه العام للسياسات مرتكز بالأساس على تغليب القيمة التبادلية المالية للمنتوج الفلاحي على قيمته الاستعمالية الغذائية. تعتمد هذه السياسات على فلسفة التحديث والعصرنة التي لا تأخذ بعين الاعتبار تفاعل التناقضات داخل المجتمع وتقطع مع التراكم التاريخي المحلي وتطور المعارف والحاجيات والحلول.

كان صغار الفلّاحين مغيّبين تماما عن مراكز الرأي والقرار رغم ارتباطهم الموضوعي بعملية إنتاج الغذاء وتعويضهم بخبراء ومستثمرين ومصرفيين. فتم اتباع سياسات فوقية تخلق سلسلة من الارتباط الوثيق بمصالح لا تكترث بحقوق صغار الفلّاحين.

بناء على هذا التوجه العام للسياسات الفلاحية، تتمحور مشاكل صغار الفلّاحين حول حلقة متينة من التبعية لتجار المدخلات الفلاحية وتجار توزيع المحاصيل وذلك عبر تغليب سياسات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي على مفهوم السيادة على الغذاء إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا.

وفي كل مرحلة تاريخية، يتشكل الوعي لدى صغار الفلّاحين بخطورة هذه السياسات وتهديدها فيعبّرون عنه بالاحتجاج وتبنّي شعارات واضحة تحدّد مشاكلهم وتعرّف بأعدائهم وتشدّد على بدائلهم. فمن باجة إلى مدنين صرخ صغار الفلّاحين بأن "لا سيادة وطنية دون سيادة غذائية". ومن أولاد جاب الله إلى منزل بوزيان صرّح المحتجون "بارونات بارونات ثورة الفلّاح بدات" وأنّ "اتحاد الفلاحين اتحاد الفاسدين".

ولئن اهتمت هذه الاستشارة بالبحث عن أسس "نظام فلاحي وغذائي صامد ومستدام وشامل" فإنها وجدت في مطالب الفلّاحين المحتجّين مشربا لا ينضب من صلابة المقاومة ورجاحة التصوّر وعزيمة التغيير.
مازال صغار الفلّاحين في تونس - في تماهٍ مع صغار الفلّاحين في العالم - يمثّلون عمادًا منتصبا أمام سياسات التفقير والتبعية.

7 شارع أمين العباسي، تونس
Association Tunisienne de Permaculture
permaculture_atp
www.permaculturetunisie.org
contact@permaculturetunisie.org
31401300